11

القيـادة والتنمية السياسية

2008

سلسلة إصدارات
التنمية السياسية
"قضايا ومفاهيم نظرية"

11

معهـد البحـرين للتنمـية السياسـية
Bahrain Institute for Political Development

سلسلة إصدارات التنمية السياسية

"القيادة والتنمية السياسية"

-11-

د. عبد الغفار رشاد القصبي

الأفكار الواردة في هذا الإصدار تعبر عن آراء المؤلف

دون مسئولية معهد البحرين للتنمية السياسية

قدمت هذه الورقة البحثية وصدرت تحت رقم"11"

السنة الأولى 2008

© معهد البحرين للتنمية السياسية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008

توجه المراسلات البحثية إلى: معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955

الرفاع – مملكة البحرين

هاتف: 17650172-973+

فاكس: 17650134-973+

بسم الله الرحمن الرحيم

نشأ معهد البحرين للتنمية السياسية بموجب المرسوم الملكي رقم (39) لسنة 2005م، ويعمل في إطار الأسس والمبادئ الدستورية والقانونية على دعم المسيرة الإصلاحية لجلالة الملك من خلال نشر الثقافة السياسية والقانونية وترسيخ مفاهيم المبادئ الديمقراطية السليمة لفئات الشعب المختلفة وتنمية الوعي السياسي بين المواطنين ودعم تجربة المجالس المحلية وترسيخ مبدأ المشروعية وسيادة القانون وله ممارسة كافة المهام والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضه.

من هذا المنطلق يقوم المعهد بإصدار "سلسلة إصدارات التنمية السياسية" والتي تتناول التعريف بأهم قضايا ومفاهيم التنمية السياسية النظرية، وما يرتبط بها من حوار فكري وجدل نظري.

تصدر السلسلة بشكل غير دوري مؤقتاً، إلى أن تأخذ في الانتظام بطريقة دورية في شكل إصدار فصلي أو شهري.

ترحب السلسلة بمساهمات الكتاب والمفكرين من كافة التيارات والاتجاهات.

الفهرس

مقدمة ---------- 1

الفصل الأول ---------- 3

مفهوم القيادة ونماذج الشخصية السياسية ---------- 3

تعدد تعريفات القيادة ---------- 3

المفهوم الحديث للقيادة ---------- 4

تعريف القيادة السياسية كعملية وكدور ---------- 5

سمات الشخصية ودور القيادة ---------- 6

نماذج القيادة السياسية ---------- 10

نماذج الشخصية البرلمانية ---------- 16

قائد الرأي ---------- 21

الفصل الثاني ---------- 23

دور القيادة في التنمية السياسية ---------- 23

مهام القيادة السياسية ---------- 23

لعل من أهم هذه المهام للقيادة السياسية ---------- 24

انجازات القيادة كأساس للشرعية ---------- 30

القيادة السياسية وضرورات الاعتدال والوسطية ---------- 34

القيادة السياسية بين العقلانية والعاطفية ---------- 36

القيادة على أساس قاعدة من الرضا الشعبي ---------- 39

خاتمة ---------- 41

شروط النشر والاشتراك في السلسلة ---------- 47

القيادة السياسية

د.عبد الغفار رشاد القصبي[1]

مقدمة

دفعت الثورة السلوكية في علم السياسة إلى المزيد من الاهتمام والدراسة للشخصيات السياسية، وأدخلت المنهج النفسي وتكنيكات يستخدمها علماء النفس في دراسة هذه الشخصيات.

كما اهتم علماء الاجتماع بالسياق الاجتماعي للقيادة، وأهمية عمليات كالتنشئة من قبل الجماعات والعائلات في تشكيل الاتجاهات السياسية للشخصيات والقيادات السياسية.

لذلك فإن دراسات الشخصية السياسية والقيادة السياسية، وما يرتبط بها من عمليات كالتنشئة و الاتصال السياسي وأيضا من مهام كاتخاذ القرارات ومختلف أشكال الأداء والوظائف

---

(1) قام بالجهد الرئيس في هذا الإصدار د.عبد الغفار رشاد، وساعد في جمع المادة العلمية مجموعة من الباحثين، وقد تولي الإشراف والتنسيق بينهم د.عبد الغفار رشاد

والعلاقات التي يضطلع بها القائد مثل هذه الدراسات حققت تراكماً له أهميته الأكاديمية والعلمية على حد سواء.

وبالرغم من أهمية المؤسسات والعمل الجماعي وفرق العمل ، ظلت القيادة تلعب دورها ومهامها بشكل واضح في مختلف أشكال النظم السياسية المعاصرة ، وتزداد أهمية هذه الأدوار والمهام في النظم النامية على وجه الخصوص.

نتناول الموضوع في فصلين متتاليين:

1. الفصل الأول بعنوان مفهوم القيادة ونماذج الشخصية السياسية،
2. ويأتي الفصل الثاني تحت عنوان دور القيادة في التنمية السياسية

الفصل الأول

مفهوم القيادة ونماذج الشخصية السياسية

نبدأ أولا بالإشارة إلى تعدد تعريفات القيادة وتعريفها كعملية وكدور وفق المفهوم الحديث للقيادة.

تعدد تعريفات القيادة

يلاحظ تعدد واسع في تعريفات القيادة وتشابك التعريفات السياسية والإدارية بالرغم من وحدة الظاهرة ، ونشير هنا إلى أهم عناصر القيادة الأساسية التي تؤكدها أهم هذه التعريفات وفق اتجاهات يكن تقسيمها كما يلي:-

1. اتجاه يؤكد على قوة الإرادة و الثقة بالنفس ، والقدرة على التصرف بشكل متزن في المواقف المتغيرة وما يرتبط بها من تحديات أو أزمات ومفاجآت.
2. أو القدرة علي الابتكار والإبداع ، وروح المبادرة والقدرة على التكيف والمرونة فضلاً عن اليقظة

والاستعداد الدائم للتصرف بشكل مبتكر أو يعزز روح الإبداع والمبادأة.

3. أو القدرات التنظيمية وخلق روح العمل الجماعي وتطويرها والقدرات على الاتصال وسرعة التصرف بما يضمن استمرار العمل الجماعي المنظم ودفعة في تحقيق الأهداف والغايات المحددة. أنها تعنى القدرة على التنسيق بين أعضاء الجماعة أو المجتمع وإلهام هؤلاء في اتجاه العمل المشترك.

4. أو هي القدرة على التأثير الفعال على المجموعة أو الجماعة وإقناع أعضائها بالشكل الذي يحفظ احترام القائد بين هؤلاء الأعضاء، وتفهم ما ينادي به، وبما ييسر السير نحو الأهداف المرسومة.

المفهوم الحديث للقيادة

لم تعد النظرة التقليدية للقيادة موضع اهتمام كبير وكانت هذه النظرة تفصل القائد عن الجماعة أو البيئة التي نشأ فيها والتي تحيط به ، وأيضاً عن الموقف المعين الذي يحاول معالجته ، وتركز على خصائص وقواسم مشتركة للقادة عبر المكان

والمجتمعات والأزمنة سواء في الماضي أو الحاضر أو حتى في المستقبل .

يتجه المفهوم الحديث إذن إلى معنى القيادة ((كدور)) يرتبط بسياق مجتمعي وموقفي ومكاني محدد، بحيث تتفاعل مقومات شخصية القائد وخصوصيات وإمكانيات الجماعة والموقف والخبرة والمتغيرات المرتبطة به.

تعريف القيادة السياسية كعملية وكدور

يمكن تعريف القيادة كعملية، وكدور يرتبط بالحياة السياسية وبعملية التنمية السياسية على وجه التحديد. والقيادة السياسية تقف على قمة السلطة، رغم ذلك فان مقومات القيادة تتشابه إلى حد كبير، سواء كان القائد على هرم السلطة في المجتمع القومي أم في مؤسسة أو منظمة من المنظمات.

القيادة كعملية تتضمن قدرات و مواهب القائد وبراعته وخبرته، في سياق مجتمع معين وموقف محدد، على تحديد الأهداف والأولويات ، والتنسيق والمتابعة في اختيار أفضل

الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف والغايات ، بما يحقق طموحات ذلك المجتمع ، ويراعي اعتبارات الموقف وتحدياته وعمليات صناعة القرار في مواجهة ما يواكب ذلك من تداعيات ونتائج.

والقيادة كدور ترتبط بالسياق القيمي والمجتمعي المرتبط بالقيادة وكذلك الموقف الذي بشأنه تتصرف القيادة والدور هنا ترسمه توقعات عديدة: توقعات القائد ذاته صاحب الدور وتوقعات الآخرين ممن يتنبئون بتصرفات معينه من القائد، وتوقعات يفرضها الموقف وأطرافه وتفاعلات أحداثة. لذلك فإن التوقعات واختلافها من جماعة أو مجتمع لأخر ومن موقف أو مكان لآخر تفرض على الباحث إعطاء القيادة طبيعة مغايرة عن طبيعتها في مجتمع أو موقف أو مكان آخر.

سمات الشخصية ودور القيادة

يؤكد البعض أهمية سمات الشخصية، وتأثيرها على الرأي العام، وعلى العملية السياسية، على اعتبار أن قضية تأثير

الشخصية السياسية للقادة والزعماء تمثل أهمية رئيسية، من هؤلاء هرجروف ويونج وبربر وغيرهم.

بدأ Erwin Hargrove في دراسته للشخصيات الرئاسية - لبعض الرؤساء الأمريكيين - بمحاولة تصنيفهم، وفق نمطين رئيسيين هما:

1- رجل الحركة : والرئيس هنا يتوافر لديه الدافع والقدرة على التفاعل مع الآخرين، والمرونة، والحساسية للمواقف وما تتطلبه من جوانب عملية أو حركية، وتتكامل لديه عناصر النشاط والحركة ليتكامل دوره في العمل، ودور الشعور بالـ"أنا" يشكل قوة دافعية تتوحد من خلالها كل سمات الشخصية من أجل تحقيق مفهومه لدوره كرئيس للجمهورية.

2- رجل النظام والإعداد المرتب، والذي يركز على النظام والتجانس والانتظام والمنطق، وهو غير قادر على التعامل مع الظروف والمواقف غير المحددة، لديه قدر من التباطؤ سياسيًا. وليس لديه حاجات أو رغبة واضحة للسلطة الشخصية، وقد يسعى إلى تطوير مهارات مهنية لديه، غير ذات طابع سياسي، كالهندسة أو القانون أو السلك العسكري.

أما جيمس بربر فإنه يميز بين أنماط للرئيس وفق أداء الرئيس، ودرجة النشاط والحيوية التي يحظى بها، ومدى ما يبديه من تمتع بحياته وممارسته السياسية - وليس وفق نمطي الحركة والنظام، كما فعل هرجروف - وبناءً عليه ميز بين أربعة أنماط لشخص الرئيس، كأنماط مثالية، وفق ما يلي[1]:

1- الرئيس الإيجابي النشط – The active positive president : حيث يتميز شخص الرئيس بالنشاط، ويركز على العقلانية، ويبدى توجهًا نحو التقدم والإنتاج، ويمزج بين المثالية والاهتمامات العملية والإصلاحية. يرفض الجوانب غير العقلانية، وكذلك يرفض العاطفيةpresident:ها، في معالجته للسياسة، يستمتع بحياته السياسية بشكل واضح، ومثاله الواضح جون كنيدي في الولايات المتحدة.

2- الرئيس السلبي النشط : ويمثل ذروة عالية من النشاط، مع مستوى متدني من الاستمتاع بممارسته السياسية، أو

---

(1) راجع :

James David Barber. *The Presidential Character* (Englewood Cliffs; N. J., Prentice Hall, 1972).

المهام التي يقوم بها، رغم تلبيته بدرجة عالية من النشاط لهذه المهام بما يلبى حاجة داخلية لديه، قد يرفض التغيير والمرونة إذا ما واجه مواقف حادة، ويفتقر إلى المرونة أو القدرة على تبنى حلول توفيقية، ومثال هذا الرئيس لندون جونسون.

3- الرئيس الإيجابي الهادئ -The passive positive president : مستوى نشاط الرئيس هنا منخفض أو هادئ، لديه حاجة لتلقي النصائح والتوجيه من الآخرين، ويشير بربر إلى النمط المثالي لهذا الرئيس باعتباره دمية يحركها ويوجهها مستشاروه وأعوانه، ويتحقق لديه درجة عالية من الرضا عندما يتولى منصبًا سياسيًا.

4- الرئيس السلبي الهادئ: ويمثل درجة متدنية من النشاط ومن الاستمتاع بالدور السياسي، فالرئيس يفعل القليل، وتقريبًا لا يشكل ما يفعله إرضاءً له، رغم ذلك فإن لديه الشعور بالالتزام، وتكريس الذات للواجبات الأساسية. الرئيس هنا يحاول قدر الإمكان تجنب المشكلات أو الصراعات، وهو يقنع نفسه بأنه دائمًا مشغول ولا وقت لديه، وهو شعور قد يكون عوضًا له عن الانغماس في أنشطة حقيقية.

وعند تقييم محاولات هرجروف وبربر ويونج يبدو ما تعانيه تحليلات كل منهم من ضعف في المنهج، بسبب اعتمادها في جانب أساسي منها على المتاح فقط من الوثائق والمذكرات وسيرة الحياة للرؤساء والقادة السابقين، واعتمادها على تفسير الباحث ورؤيته للوثائق المتاحة، حيث لم تعتمد أي من هذه المحاولات على أية مقابلات مقننة، أو مقاييس للاتجاهات لهدف البحث، وفي حدود إطاره النظري. لذلك فالباحث ملزم بالاحتراس والحذر عند استخدام وتفسير نتائجها.

نماذج القيادة السياسية

من أهم التصنيفات هنا نماذج القيادة التي تقدمها نظرية يونج، سبعة نماذج قيادية قد يجمع الواقع العملي بين أكثر من نموذج منها، وفق د. حامد ربيع، وتشمل:

1- الرئيس ويتميز بحب السلطة وتعزيز الوضع القائم. ويتميز الرئيس بالقدرة على الإقناع وسحر القيادة والتلاعب بالجماهير وتنظيم الصفوف والبدء من جديد. يخشى المبالغة في الإصلاح.

2- القائد الديمقراطي ويسير خلف الجماهير - بينما تسير الجماهير خلف الرئيس لقوته الخارقة. يتميز بالمهارة في العلاقات العامة وبالتسامح ويرفض العنف ويؤسس حركته على الجماهير ويتظاهر بالتواضع، وهو على استعداد دائم للتأقلم مع المواقف والتحديات تبعا للظروف.

3- القائد البيروقراطي وهو أساسًا موظف أضحى زعيمًا سياسيًا: عملي ومنظم وعلى استعداد للتفتيش عن أخطاء الآخرين وانتقادهم. لكنه يفتقد عادة القدرة على المبادرة، قد يوصف بأنه ممتلئ بالعقد وأحيانًا جبان ضيق الأفق ويفسر ذلك أمام الآخرين بأنه ولاء أو انتماء أو التزام.

4- القائد الدبلوماسي: مرن، لا تعبر كلماته عن أفكاره، ولا مظهره عن باطنه، يستخدم الألفاظ بحذر وسعادته في التلاعب بالمواقف والأفراد.

5- القائد المصلح: يحلم بعالم جديد قريب، يؤمن بالكمال ويرفض جميع الصعوبات ولا يقبل التوفيق أو الحلول الوسط وعلى استعداد للسير في طريقه حتى ولو حطم نفسه.

6- مهيج القلاقل ومثير الفتن: متعصب لأقصى حد، لا يعرف سوى الصديق أو العدو، القوة عنده هي الأسلوب الأصيل لخلق عالم جديد، والثورة هي أداة التقدم الوحيدة.

7- القائد العقائدي: فيلسوف أكثر منه رجل حركة، يحلم أكثر من أن يتحرك، يعيش في عالم مغلق من المفاهيم والألفاظ. يقدم للعالم صورة منطقية ولا يعنيه تحقيق ما يقدمه فكريًا لإيمانه بأنه سوف يتحقق من بعده، وهو غير واقعي.

تلعب القيادة السياسية دورًا له أبعاده ومغزاه في عمليات إدارة الصراع والأزمات - خصوصًا في الدول التي تعاني المزيد من الأزمات والصراعات - ويضرب المثل عادة في هذا السياق بالنموذج الذي يقدمه تاريخياً جمال عبد الناصر في مصر، ونكروما في غانا، وسوكارنو في إندونيسيا.

وقد يصبح القائد أو الزعيم السياسي بمثابة "الأمل والمخلص" أمام شعبه، أو "رجل القدر" الذي توافرت له المواهب والقدرات للتصدي لمشكلات مصيرية في التطور والتنمية، أو رجل التحديات الذي لا يقهر في وجه تعقيد مشكلات

الداخل وتفاقم أطماع أو تهديدات داخلية أو دولية أو الأعداء في الخارج.

تستند فكرة الزعيم أو القائد الملهم إلى سمات شخصية للقائد، من جهة، والظروف المحيطة والتي تهيئ له دوره من جهة أخرى، وتبدأ "صورة" الزعيم تتبلور أمام شعبة والعالم،وفي بعض الحالات التاريخية القليلة أو النادرة حاول بعض القادة خلق وتعزيز صورة لهم كزعامات ملهمة وقد تتبع في سبيل ذلك استراتيجيات عديدة، وتستخدم وسائل الاتصال الحديثة لخلق وتكريس صورة الزعيم[1].

قد تتعزز صورة الزعيم أو القائد الملهم من خلال مناخ "الأزمة الدائمة"، التي تخلقها تهديدات أو تحديات ماثلة ،حيث

---

(1) **لمزيد من التفصيل حول استراتيجيات الكاريزما** Charismatic Strategies **وعمليات خلق صورة الزعيم** Image-Building

راجع:

M. Palmer. *Dilemmas of Political Development.* Itasca, Illinois F E .Peacock Publishers Inc., PP. 168- 174.

تتخذ الاحتياطات والإجراءات ضد العدو أو التهديد المحتمل والعمل علي تحقيق الانتصارات ضد هذا العدو، وفى جو الأزمة، أو المعركة المستمرة التي لا تتوقف ضد مؤامرات وخدع أو عدوان واستغلال يبدو فيه دور الزعيم كبطل قومي تلتف من حوله الجماهير. أو يبدو فيه كقائد للتحرير ضد الاستعمار أو العدوان أو الانتهاكات، محققًا الخلاص الوطني والإنقاذ في وجه العدوان سواء كان هذا العدوان فعليا أو كان مجرد تهديدات محتملة.

وقد ينجح الزعيم في القيام بدور "القائد بالغ الأهمية" على المسرح الدولي أو الإقليمي، محققًا نجاحًا يصبح بمقتضاه موضع احترام وتقدير العالم، أو على الأقل في إطار دول الجنوب أو عدم الانحياز، بما يعني تعزيز صورة القائد الذي حقق مكانه عليا لبلاده وآفاق غير مسبوقة على المسرح الدولي، وفى المؤتمرات الدولية، كذلك علي المستوي الداخلي قد تبرز صورة القائد الذي نجح في بناء مشروعات عملاقة لا تعمل على تخليد اسم الزعيم فحسب، بل تجعله من رواد بناة النهضة، ومستهلًا عهودًا غير مسبوقة من التقدم والإنجاز - وقد تتخذ في

سبيل ذلك إجراءات رمزية كافتتاح العديد من المشروعات أو الصناعات أو البرامج[1].

في بعض النماذج غير الديمقراطية تلجأ القيادات الدكتاتورية إلى إستراتيجية "إزالة كل المنافسين للزعيم"، كي تتضخم صورته وتحتل المسرح السياسي بمفردها، حيث تقمع الأحزاب والاتحادات وجماعات المجتمع المدني، أو تفرغ من مضمونها، وتستبعد بطريقة أو بأخرى الشخصيات المحتمل أن تصعد للمنافسة، أو تخضع للتشويه، وربما تتعرض للتطهير أو للتهديد والقمع. هنا يصبح الزعيم فوق الصراعات والجماعات، بل وفوق الحياة السياسة، وتلصق إنجازات النظام ونجاحاته بشخصه وحده، بينما تقدم قيادات الصف الثاني كبش فداء للمشروعات الفاشلة، وتصبح كلمات الزعيم الكاريزما وحكمته في كل موقع، وقد تتبلور أيديولوجية محددة المعالم لمثل هذا

---

(1) وقد يتم اختيار مشروعات بعينها للإعلان عنها بطريقة دراماتيكية، كاستاد أو مجمع رياضي مجهز وموسع، أو قاعدة جوية تحمل اسم الزعيم، أو بناء مجتمعات صناعية ضخمة، أو مرافق تعد رمزًا للوصول إلى مرحلة الانطلاق أو التقدم الصناعي والتكنولوجي الكاملة .. راجع:

Ibid., PP. 174 – 176.

الزعيم ، تتحدد مفرداتها الأساسية في خطاب سياسي للزعيم يعبر فيه - في صيغة دائمًا للاستهلاك الداخلي - عن فخر الانتماء لأمة "ومجد الأجداد أو الآباء" والذين يمثلون العنصرية أو الطهارة والقوة والفضيلة، في كفاحهم لتحتل الأمة مكانتها اللائقة في التاريخ. وقد ترتفع شعارات عدم ملائمة الديمقراطية الغربية لأهداف "الشعب والدولة" لأنها تهدد السلام الاجتماعي وتثير الصراعات والتفتت، ومن ثم فإن الديمقراطية الحقيقية - أو الاجتماعية أو الشعبية أو الموجهة... – هي الملائمة لأهداف التماسك والتقدم[1].

قبل ختام هذا الفصل قد يكون من المفيد الإشارة إلي تحليل لأهم نماذج الشخصيات البرلمانية

نماذج الشخصية البرلمانية.

ركزت بعض بحوث الشخصية Spectator:لمجالس التشريعية، وتناولت بالتحليل شخصيات النواب، وقد أجرى بربر

---

(1) يعد هتلر ضمن هذه الزعامات العنصرية .

تحليلاته على النواب الجدد المنتخبين، واعتمد في هذه التحليلات على مقابلات مطولة، وجمع وتحليل بيانات حول النواب الذين جرى انتخابهم لأول مرة، وبناءً على ذلك حاول التمييز بين أربعة أنماط أساسية لشخصية النائب في البرلمان، على النحو التالي:

1- النائب المتفرج The Spectator : يحدد بربر أهم سمات النائب البرلماني هنا بالانخفاض الملحوظ في مستوى النشاط، مع إلحاح وارتفاع في رغبته في العودة للمقعد في الانتخابات القادمة. يستمتع مثل هذا لنائب بالطقوس البرلمانية، ويجد فيها ما يجذبه، ولا يقدم مساهمة تذكر في الأعمال الجوهرية كعضو بالهيئة التشريعية، بينما يسارع إلى المشاركة في أعمال كالاحتفالات والرموز والمناسبات وإحياء التقاليد البرلمانية، ويميل عادة العضو لأن يكون من بين الفئات متوسطة العمر، من السيدات عادة - وأحيانًا من الرجال - وعادة ما تكون طموحاته محدودة.

2- النائب المقاوم The Reluctant : النشاط البرلماني لهذا النائب منخفض، ولا يتوق إلى العودة للمقعد ثانية، ولدى النائب المقاوم - أو الذي يشغل هذا الدور عن كره وعلى مضض - شعورًا بالواجب يلزمه بتنفيذ ما يفرضه موقعه عليه من مهام تشريعية، كما أن لديه شعورًا معنويًا بالمسئولية الاجتماعية. رغم ذلك فالنائب المقاوم لا يستمتع بعمله البرلماني بسبب إحساسه بعدم الملائمة، أو أنه عمل بلا فائدة، ويميل في سلوكه البرلماني إلى الانسحاب من الصراعات البرلمانية، وإنجاز الوظائف والسلوكيات التي من شأنها تعزيز الانسجام والتجانس.

هذه الشخصية تبدو جذورها أقرب إلى الأصول الريفية، والتقليدية، ويجسد قيم وأخلاقيات دائرته الانتخابية التي قد تنعكس كنتاج لهذا الانتماء الريفي والتقليدي. وعادة ما يكون مثل هذا البرلماني من كبار السن، أو المتقاعدين ممن أمضوا سنوات عمرهم في درجة متوسطة من الإنجازات لتحقيق ما يعتقدون أنه واجبًا مدنيًا لا يبعث على السرور أو المتعة.

3- النائب المحب للظهور The Advertiser :

تتميز شخصية هذا النائب بمستوى عالي تمامًا من النشاط، لكن ليس لديه نوايا للبقاء في المنصب العام عادة، وتجمع هذه الشخصية بين الطموح الواسع والقلق والمعاناة من الشعور بالعجز أو النقص. ويحاول أن ينسج شبكة من اتصالات عديدة، لجذب اهتمام وسائل الاتصال، وهذه المحاولات جزء من إستراتيجية يتبناها ليعزز من خلالها أهدافه المهنية، وقد يفشل في ذلك، وعمومًا فإن عمل النائب المحب للظهور ونشاطه يميل لأن يأخذ طابع الإنجاز الشخصي، أكثر منه إنجاز أهداف برلمانية أو تشريعية.

وعادة ما يبدو النائب المحب للظهور في الإعلانات والصحف شاب في مقتبل العمر، أو محامي قد ترقى نوعًا لأعلى في مهنته، أو ممن صادق في عمله المهني تجارب وصعوبات، أو خبرات غير موفقة.

4- النائب صانع القوانين أو المشرع The Lawmaker : ويمثل هذا النائب المشرع الحقيقي، وفق بربر،

وهو نائب ذات نشاط تشريعي مكثف واضح، واهتمام واسع بالاستمرار في موقعه، ويفخر بنفسه وما يمثله من عقلانية، ورقابة أو انضباط ذاتي، وشعوره القوى بالهوية الذاتية.

والنائب صانع القوانين أو المشرع يوجه نشاطه إلى الأعمال الجوهرية - وليس إلى الإنجازات الشخصية - التي يفرضها عليه موقعه، ويركز على مشروعات القوانين والقضايا، أكثر من تركيزه على طقوس وإحياء الاحتفالات أو المناسبات البرلمانية الشكلية. ويعبر عن درجة عالية من الالتزام بالمنصب أو المقعد الذي يشغله ويسعى عادة إلى إعادة ترشيح نفسه، والبحث عن سبل الاستمرار كبرلماني، ولديه من الطموح ما يكفي ليرقى إلى أعلى في المنصب العام الذي يمثله.

وعادة ما يكون النائب المشرع شاب على درجة من التعليم، والرقى في مراتب الحراك الأعلى.

والحقيقة أن تحليلات بربر للشخصية السياسية لنواب البرلمان تمثل أهمية كبيرة، وإن كانت في حاجة إلى اختبار وتنقيح، فهي لا تخلو من جوانب وتحليلات تشكل تعميمات قد تمثل تبسيطًا مفرطًا.

قائد الرأي

أخيرا نشير إلى قائد الرأي وهو شخص يمكنه بحكم موقعه وهيبته في المجتمع أن يطرح أمام الجمهور آراء وتفضيلات ينظر إليها باعتبارها نماذج يجب أن تحتذي وتحترم، إن الرأي العام لا يمكن أن يكون وليد الضغط أو الإرهاب، إنه ينبغ دون إكراه وينبعث من الذات البشرية بتلقائية واقتناع، وهذا يؤكد أهمية من يديرون ويتحكمون في وسائل الإقناع ومن يطرحون أمام جماهير مجتمعهم القيم والاتجاهات الجديدة، ويكونون صورًا قومية للمجتمعات الأخرى لدى الجماهير، وتتفاوت مراكز وأهمية موقع هؤلاء في المجتمع، من محرري الصحف ومعلقي الإذاعة، والمعلمين والمهنيين ورب الأسرة والأصدقاء، وغيرهم ممن يصوغون القيم والتفضيلات

والأهداف ليتبناها الآخرون. ولا شك أن وضع هؤلاء يختلف من مجتمع لآخر، فقد يمثلون زعماء في جماعات ومؤسسات وسيطة، أو أقطاب المثقفين ممن ينادون بحرية التعبير والإعلام، وقد يكونوا رجال إعلام ودعاية في إطار سياسة التنظيم الواحد أو الحزب المهيمن على سبيل المثال.

الفصل الثاني

دور القيادة في التنمية السياسية

يـرتبط دور القيـادة بانجـازات ومهـام لهـا أهميتهـا المركزية في عمليات التنمية السياسية، الأمر الذي يفرض علي القيـادة المزيد من العقلانيـة والاعتدال وتوسيع فرص ودوائر المشاركة السياسية.

مهام القيادة السياسية.

تضطلع القيادة السياسية بمهام لها تأثيراتها وأبعادها في عمليـة التنميـة الـسياسية ، وفـي التطـور الـسياسي والاقتـصادي والاجتمـاعي بوجـه عـام ، الا أن تحقيـق هـذه المهـام يختلـف مـن قائد إلى أخر وفق عاملين أساسيين:

أولا: القدرات الذاتيـة للقائـد السياسي بمعنـى مـا يتميز به من قدرة على الإلهام وتقديم القدوة ، ومن نماذج سلوكية تعزز الـشفافية والمـساءلة والنمـاذج الديمقراطيـة ، فـضلاً عـن حـسن

التصرف والثقة وقوة الإقناع وكذلك المهارة في تدبير ومعالجة السياسات وسعة الأفق والإبداع والابتكار أو التجديد، والشعبية التي يتميز بها .

ثانيا : السياق والمواقف التي تواجه القيادة وما يرتبط بها من تحديات وتداعيات ، ومن قوى وعناصر وتفاعلات

والعاملان مترابطان ويجمع بينهما قدرة القائد السياسي على التعامل مع المواقف المتجددة والمتغيرة ، وتطويع قدراته وخصائصه النفسية والسلوكية بما يتلاءم وهذه المواقف.

لعل من أهم هذه المهام للقيادة السياسية.

1. القيادة كقدوة ومثل أعلى : فالقائد السياسي الناجح هو الذي يقدم لشعبه ، وللنخبة والسياسية في مجتمعه ، النموذج والقدوره في القيم والسلوك العام والخاص ، وفي المبادئ الأخلاقية التي يتطلع إليها أبناء مجتمعة ، ويتمنوها في قائدهم. ويصبح سلوك هذا القائد وسياساته وتصرفاته موضع

احترام وتقدير بل وفخر وتعظيم من قبل المجتمع والنخبة بمعناها الواسع في هذا المجتمع.

2. القائد كواحة للأمان والطمأنينة والثقة في عالم متغير ومضطرب ، فالمواطن ينتظر تصرفات القائد – سياساته أو خطاباته أو قيمه التي يعلنها - في مواجه الأزمات والمواقف التي تثير تحديات وتوترات وإحباط في المشاعر . يصبح القائد السياسي هنا أداة لتخطي حالة التوتر أو الضيق لدى المواطن الذي ينظر إليه باعتباره مصدراً لخلق الشعور بالكرامة وتقدير الذات والثقة بها وبالأمة، هكذا قد ينظر المواطن إلى هذا القائد باعتباره (امتداد لذات المواطن)) يعبر عما يجول بنفسه ، أو قد يتخلص مثل هذا المواطن من مشاعر الضيق والإحباط والتوتر الداخلي لديه والناتج عن فشله في التكيف مع صعوبات مواقف الحياة ، بتبني الأهداف والسياسات التي يعلنها القائد والتي ينجح في تحقيقها ، فيصبح المواطن وكأنه قد حقق مثل هذا النجاح ، ويحل شعور النجاح محل مشاعر الإخفاق أو الفشل في التكيف أو الإحباط والتوتر إزاء التحديات التي يواجهها هذا المواطن.

3. دور القيادة كرمز لضمير الأمة ، وحيويتها وكرامتها وأحلامها الكبرى ، فالدور الذي قام به القائد السياسي – سواء كان ملكاً أو رئيساً للدولة - في الكفاح الوطني من اجل

الاستقلال ، أو في تمثيل الدولة في المحافل والمناسبات الكبرى، يعزز مثل هذه الوظيفة الرمزية للقيادة السياسية والتي لها أهميتها في وحدة الأمة وإحساس مواطنيها بالكرامة والاعتزاز الوطني ، والتفاف الطبقة الوسطى أو الشعب ونخبته بمختلف المجالات ، حول رأس الدولة ورمز بقائها وتماسكها وعزتها.

وفي ميدان التنمية السياسية بوجه خاص يمكن تحديد ثلاث مهام رئيسية للقيادة السياسية، وهي التخطيط والتغيير أو التحديث وتسوية الخلافات بين الجماعات كما يلي :

1. القائد كمخطط : وتلعب القيادة السياسية هنا دور صانع الأجندة الذي يحدد أولويات وأهداف المجتمع ، في الفترة الزمنية المحددة للخطة ، وترتيبها وعادة ما يستعين القائد بجهات فنية متخصصة ممن يحظون بثقته ، وعادة ما تخضع تلك الأولويات والأهداف لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها تقديره للمواقف المحتملة وما يرتبط بها من تحديات وتفاعلات وردود أفعال أبناء المجتمع المتوقعة نتيجة السير في هذه الأهداف و ما تفرزه من نتائج وتأثيرات. والقائد المخطط لا تغيب عنه الجماهير دائماً، أمانيها وطموحاتها، خبراتها السابقة، ردود

أفعالها الممكنة، مشاركتها واهتماماتها... كما ينبغي أن تظل العقلانية في حسبان مثل هذا القائد وفي اختياراته و أولوياته، خصوصاً ما يتعلق بالتحديات المقبلة وتكلفة الخطة واحتمالات الفشل وعدم النجاح الكامل وما يمكن عملة بشأنها.

2. القيادة كمحرك للتغيير: هذا تصبح القيادة السياسية هي المحرك للتنمية و التطور أو القاطرة التي تحرك المجتمع بقطاعاته وجماهيره صوب أهداف التغيير وغاياته النهائية.

وعادة يقف إلى جانب القائد مجموعة مساعديه ممكن يختارهم – وعليه دائماً مسئولية حسن اختيار هؤلاء المساعدين – بحيث يبدو أمام العالم الخارجي في حركته قائداً ناجحاً تؤيده جماهير شعبه في كل المراحل والتطورات.

والقيادة التحديثية هي التي تقبل الجديد والحديث بما يلاءم مجتمعها فلا ترفض الجديد الوافد من العالم الحديث لمجرد انه جديد ، أو قادم من ثقافات أخرى غربية أو تحديثية مهما قيل عنها، كما لا يرفض ما هو تقليدي أو قديم إذا كان يتلاءم وأهداف وأجندة التنمية التي يتبناها لمجرد أنها تقليدية ، وهكذا فالقائد

التحديثي يصنع تلك التوليفة من الأصالة والمعاصرة ، في مسيرته لتحقيق التنمية والتطور لبلاده ، ودون تردد أو تعصب، ودون أن تعوقه تعقيدات إيديولوجية أو مذهبية عن تحقيق أهداف التنمية العليا التي حددها لبناء نهضته المقبلة.

3. القيادة كقوة محايدة للتوفيق والتماسك الوطني: فالقائد السياسي يعلو المجتمع، ويكون محايداً ورمزاً لتماسك ووحدة الوطن مهما كان وصوله إلى السلطة اعتماداً على فئة أو طبقة أو حزب سياسي أو جماعة من الجماعات. هذا الدور الحيادي والموضوعي يؤهله للقيام بدور توفيقي بين الجماعات والقوى المختلفة دون تحيز أو مجاملة لأي من تلك الجماعات ، مهما كان انتمائها العرقي أو الاقتصادي أو الديني أو العشائري.

وتثير هذه المهام الرئيسية الكبرى للقيادة السياسية من منظور التنمية السياسية ، تثير موضوع طريقة وصول القيادة إلى السلطة. والقائد السياسي الناجح له مقوماته مهما كانت طرق وصوله إلى السلطة. مع ذلك تثير بعض الآراء هذه القضية خصوصاً بالنظر إلى تكرار تدخل العسكريين في السلطة ووصولهم الحكم في كثير من الدول النامية، وهو تدخل أصبح

اليوم موضع رفض واستنكار إقليمي ودولي وعالمي لما يمثله العسكريين من تجاوزات ونماذج للقمع والشمولية.

والعسكريون لهم ما يميز السلوك السياسي عند وصولهم القيادة. فهم عادة يتسمون بنزعة من التسلط وعدم الثقة في الأحزاب والجماعات السياسية ،بل في التفاعلات السياسية والصراعات المنظمة التي قد تفرضها اللعبة الديمقراطية ومقتضيات المشاركة السياسية. لذلك لا يتوقع أن يكون القائد السياسي الذي يصل السلطة من خلال انقلاب عسكري قائداً ديمقراطياً ، خصوصاً بالنظر إلى سجل العسكريين في العالم الثالث وما ارتبط به من قمع وتسلط ، وانتهاكات للحريات السياسية والمدنية ، وتضييق للمشاركة السياسية في الحالات التي تولوا السلطة فيها والتي غالباً ما عمدوا إلى احتكارها وإبعاد المدنيين بقدر الإمكان عن المشاركة فيها بل وحولوا بعض المجتمعات إلى ما يشبه الثكنة العسكرية في بعض الأحيان.

لكن لا يمكن تجاهل حالات وصلت فيها نخب عسكرية وقيادات من أصول مهنية عسكرية إلى السلطة وحققت انجازات هامة لمجتمعاتها وشعوبها ، وربما كانت انجازات في المجالات

الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ، دون أن نتعدى ذلك إلى المجال السياسي .

كذلك فإن وصول القيادة عن طريق دعم جماعة أو حزب أو تكوينات طبقية أو عشائرية أو قبلية يفرض على القائد السياسي ضرورة تحييد تأثير هذه التكوينات الحزبية أو الطبقية ، و التأكيد على الطابع الوطني العام وما يمثله من رمز لوحدة وتماسك المجتمع لسلوكه وخطابه السياسي ولسياساته ، ليحظى باحترام والتفاف جميع القوى والجماعات من حوله في مسيرة تطور مجتمعه وتنميته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

انجازات القيادة كأساس للشرعية.

تستند شرعية القيادة السياسية إلى أسس من الرضا الشعبي والمواءمة الدستورية والانجازات المادية والمعنوية من تنمية اقتصادية وتدفق العوائد والرموز إلى المجتمع والنظام السياسي.

يعد الانجاز الاقتصادي احد أهم أسس الشرعية السياسية للقيادة ، وخصوصاً ما يتعلق بتلبية الحاجات الأساسية لقطاعات المجتمع الرئيسية من غذاء ومسكن وخدمات صحية وتعليمية ، وقد تستطيع القيادة تحقيق المزيد من الانجاز من خلال توسيع نطاق وعمليات التحضر والتصنيع جنبا إلى جنب مع العمل في سبيل تمكين الفقراء ورفع مستوى المعيشة والسير قدماً في طريق بناء طبقة وسطى أكثر اتساعاً وقوة، الأمر الذي ييسر لها المزيد من الشرعية ، ويوفر للنظام أسسا متينة للاستقرار والبقاء في وجه تحديات البيئة وما تفرزه من تطورات.

وانجازات القائد تتخطى الجوانب الاقتصادية إلى أبعاد سياسية واجتماعيه و ثقافية ، وتؤكد أهداف التنمية السياسية على جوانب كالمشاركة السياسية وتوسيعها ، وضمان التعددية السياسية والحريات السياسية والمدنية ، والاستقرار السياسي والقدرة على تلبية المطالب والتوقعات الجديدة والمتجددة ، وخصوصا من القوى الجديدة نتيجة عمليات النمو الاقتصادي والحراك الاجتماعي ، وتسوية الخلافات على أسس من العدالة وبالطرق الديمقراطية والسلمية بما في ذلك العدالة التوزيعية، كما تفترض عمليات التنمية التركيز على مجالات التعليم

والثقافة والتخطيط. لتطوير التعليم كما وكيفاً ، وإفساح الطريق لدور حيوي يؤديه المثقفون.

وهكذا فإن القائد الناجح هو الذي يكون على وعي بقضية الشرعية ومصادرها الأساسية ، في الانجازات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فضلاً عن احترامه للإطار الدستوري القائم، وتعزيزه لمبادئ دولة القانون والمؤسسات، و المساواة أمام القانون، وتأكيد استقلال القضاء.

والحقيقة انه لا توجد وصفة جاهزة يمكن لكل قائد استخدامها لتحقيق الشرعية ، أو تجديد الشرعية أو تعزيزها ، فالأمر يتوقف على شخصية الزعيم السياسي ، ودوره وعلاقته وسجله ، بالعمل الوطني ، وبالجماهير ، وأفكاره ورؤيته التي يعبر عنها وسلوكه وما يمثله من قيم وتوجهات[1].

---

(1) يعتمد هدسون Michael C. Hudson في كتاب نشر له عام 1977 عن السياسة العربية والبحث عن الشرعية بإمكانية التمييز بين أنماط للقيادات السياسية في الوطن العربي: كاريزمية أي القيادة التاريخية ، وعقيديه أي القيادة التي توظف إيديولوجية

والحقيقة أن تطورات سياسية عديدة لحقت بالمنطقة العربية، بما فيها من ضغوط من اجل الديمقراطية والتحول السياسي ، قد فرضت تحولاً في اتجاه المزيد من حقوق الإنسان وتبنى الممارسات الديمقراطية ، الأمر الذي سمح بفضاء أوسع للمشاركة أمام المجتمع المدني، ولكثير من الجمعيات والتنظيمات والشخصيات السياسية بالنشاط والعمل السياسي.

وتشير بعض الدراسات إلى النمط الأبوي للقيادة السياسية في بعض الحالات في المنطقة العربية ، فبالرغم من قيام المؤسسات وأدائها ، يظل الطابع غير الرسمي لعلاقات أبوية، أو علاقات من دفعات التخرج السابقة ، أو جماعات الرفاق أو الشلل له أهميته كما أن علاقات القائد التي تربطه بالنظام تأخذ طابعاً أبويا أساسه الولاء الشخصي، وحيث يضيق

سياسية معينة لخدمة قضية الشرعية بها ، وتقليدية قانونية تكتفي في دعم شرعيتها بمبدأ سيادة القانون و ما يرتبط بذلك من مؤسسات وأبنية يمكنها أن تشجع المشاركة السياسية.

نظـام مـا يـسمى بأهـل الثقـة ، ممـن يرتبطـون بعلاقـات الـرئيس وتابعية[1].

القيادة السياسية وضرورات الاعتدال والوسطية

لـم تعد لغـة العصر فـي القرن الحـادي والعشرين تتلاءم والـنمط الثـوري أو المتطـرف مـن القيـادة الـسياسية ، فالقيـادات الاشتراكية أو الثورية المتطرفة مهما عبرت عن قوة شخصيتها وسماتها النفسية وتأثيراتها الجماهيريـة أصبحت اليوم فـي موقف التراجع إن لم يكن الاختفاء والتلاشي ، لما ارتبط بها من خبرات

---

(1) أمثال هذه الدراسات عديدة ن منها دراسات Tachau عن القيادة السياسية في مصر ، ودراسات بيل وليدن James A. Bill , Carl Leiden عن العملية السياسية في المنطقة العربية باعتبارها تعبر عن هذا النمط الأبوي من العلاقات السياسية بين القائد والإتباع والدراسة الأخيرة نشرت 1979 بعنوان السياسة في الشرق الأوسط ، والدراسة السابقة عليها نشرت في إطار كتاب عن النخبة السياسية في الشرق الأوسط .

وتجارب للتخلص من الخصوم والمعارضين ، وتزايد حاجات المجتمعات والجماهير ، وصعوبة الاحتفاظ الدائم بحالة الجماهير الثورية وتعبئتها وبخلق حالة من الأزمة الدائمة أو المواجهة المستمرة مع مؤامرات خارجية غالباً ما تكون مفتعلة – وهكذا فإن هذه القيادات التاريخية، ورغم صلاحيتها نظريا لعمليات التنمية، بسبب ما تتسم به من طموحات وقوة دفع ذاتية وانفراد بالسلطة وتوجيهها في اتجاه التطور والتعبئة، قد تعرض بلادها ومجتمعاتها لمآسي ومشكلات مستعصية.

التدرج والإصلاح هو لغة تفرضها متطلبات العصر، مع ضرورة التزود بطموحات وأهداف وأولويات واضحة محددة بل وجذرية للتطوير والتنمية واستمرار ضمان الحد الأقصى الممكن من التأييد الشعبي الواسع الذي يتجاوز جماعة أو حزب أو عشيرة أو طبقة بعينها ، والذي يعتمد على الرضا والشرعية ليتجاوز وسائل القهر والإكراه في عملية تعبئة شاملة للموارد المختلفة . هذا النمط قد يصادف عقبات وتحديات من بينها :-

1. ضعف أو غياب الطبقة الوسطى وهي أساس الاعتدال والاستقرار والتوازن في المجتمع أو تفكك عناصر هذه الطبقة ، وتعثر شرائح عديدة تحت تأثير غلاء الأسعار

والمشكلات الاقتصادية والتوزيعية المتفاقمة، مما يفقد القيادة المعتدلة أهم ركائزها وأسس التأييد المحتملة لسياساتها.

2. مع تراجع أو ضعف الطبقة الوسطى تزداد أهمية وتأثيرات جماعات أخرى ، وبما تمثله هذه الجماعات من مطالب ومصالح واتجاهات. هذه الجماعات قد تكون طبقية – كالعمال – أو جيليه – كالشباب – أو إيديولوجية مذهبية ، وقد تجمع بين عناصر من العاطلين والمتطرفين ومن ذوي المستويات المتدنية من التعليم والمسئولية .

3. قد تصاحب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ضغوط خارجية تتعرض لها الدولة ، كتهديدات الكوارث أو الحروب أو الإرهاب أو حتى التدخلات الأجنبية مما يشكل تهديداً لتلك القيادات المعتدلة في توجهاتها وسياساتها.

القيادة السياسية بين العقلانية والعاطفية .

قد تجنح القيادة إلى جانب العاطفة ، وهو ما يتجلى بوضوح في نمط القيادة الكاريزمية ، وقد تميل إلى العقلانية والتركيز على اتخاذ القرارات المناسبة لإدارة شئون الدولة والمجتمع ، وهذا ما يعكسه نمط القيادة البرجماتية ، وقد تتجه

القيادة إلى التوفيق بين المصالح والأطراف المختلفة ولعب دور الوسيط النزيه بينها ، وهذا هو نمط القائد الوسيط.

هكذا يمكن من خلال تحليل بعد العقلانية والمنطق، وبعد الوجدان أو العاطفة، التمييز بين نمطين للقيادة السياسية على النحو التالي:

1. القيادة البرجماتية أو العملية
2. نمط القائد الوسيط أو منظم الأعمال

والقائد البراجماتي أكثر اعتماداً على العقل والمنطق في اتخاذ القرارات ، حيث التأني والحرص وتبني أساليب الحوار والمناقشة في سبيل إقناع الآخرين بصلاحية أرائه وعقلانية قراراته ، هو لا يثق بالأيديولوجيات أو بالجمود الفكري أو الأيديولوجي ويتسم بالمرونة والتكيف ، ويرفض الخصومة والعداء ، ويحاول تغليب العقل في إدارة الصراعات أو إرجاء تسوية الأزمات والصراعات إلى أن يهدأ الأطراف ويقنعون بضرورات الحل والتوفيق .

القائد الوسيط يمثل عقلية رجل الأعمال أو الوسيط Broker الذي يسعى لتحقيق المصالحة والتوفيق بين الأطراف المختلفة في الدولة والمجتمع ، وهو أكثر قدرة على الحركة والمناورة ، يعتمد على العقل قبل العاطفة – فهو اقرب للنموذج البراجماني منه إلى النموذج الكاريزما – ويفضل الحلول المرحلية أو الجزئية أكثر من تفضيله للخطط الكلية وما يرتبط بها من توقعات بالنجاح الكامل أو الإخفاق الكامل .

والحقيقة أن هذه الأنماط تصورية ، قد تميل شخصية القائد السياسي إلى نمط أو أكثر منها ، وقد تجمع بين سمات وخصائص تتخطى نمط بذاته.

ولنتذكر نموذج القيادة الكاريزما فإنها تتصف بالحيوية والحسم وإنكار الفشل ، بل وقد تصير تعبيراً عن تصميم الأمة وإرادتها وصلابتها ، يعتمد القائد هنا على قوة علاقته العاطفية بجماهيره وأعوانه. ويميل إلى الحل الجذري الشامل للمشكلات ،وليس الحلول الجزئية أو المرحلية ويركز على المشكلات الكبرى ، ولا يلتزم بقواعد تنظيمية تقيد حركته ، وقد تحمل تصرفاته وسلوكه سمات من الاستبداد أو السلطوية ، وغالباً ما

يحدد الأهداف والأولويات التي يجب تحقيقها دون إتاحة الفرصة للآخرين لمناقشتها.

القيادة على أساس قاعدة من الرضا الشعبي.

يصبح علي القيادة السياسية ضرورة بناء وترسيخ قاعدة واسعة من التأييد والرضا الشعبي بين جماهير مجتمعها بما يتيح توسيع وتعميق إمكانيات مشاركة هذه الجماهير في الحياة السياسية.

احد أهم التصنيفات للقيادة السياسية ذلك التصنيف الذي يميز بين قيادة تتيح المشاركة وقيادة أخري تضيق من تلك المشاركة إلى حد بعيد ، ويرجع إلى كتابات الموند وبويل حيث التمييز بين نمطين:

النمط الأول:

يفسح المجال للمشاركة، والحوار والمناقشة مع الآخرين، وإبداء وجهات النظر المختلفة وطرح بدائل الحل، وهذا النمط يتسم بالطابع الديمقراطي، ويعبر عن اهتمام ووعي

بأهمية المشاركة السياسية وعن إبداع وخيال سياسي ، وإمكانية الحصول على قاعدة واسعة من الرضا الشعبي والشرعية ، ليس فقط بشأن الاتفاق حول القيم والأولويات الكبرى بل وفي مواجهة الأزمات والتحديات.

النمط الثاني:

يمثل هيمنة للقائد على اتخاذ السياسات دون مشاركة حقيقية من جانب المجتمع ، هنا احتكار للسلطة وأنانية في الممارسة السياسية ، بالرغم مما قد يرتبط به أحيانا من أشكال مظهرية أو ديكورية للمشاركة ، وتغيب عن مثل هذه الشخصية الأوتوقراطية عوامل الإبداع أو الخيال السياسي ، كما لا تحظى بشرعية حقيقة ، وقد يصبح الهاجس الأكبر لديها الاحتفاظ بالسلطة والاستمرار في الحكم لفترات طويلة..

خاتمة

يمكن للقيادة السياسية أن تلعب دورًا أساسيًا في عملية التنمية السياسية، من خلال ما تمثله من قوة دفع كبيرة لهذه العملية، وجاذبية وقدرة، وعامل للتماسك والثقة، والفخر والإيجابية بين صفوف الجماهير. فهذه القيادة لديها القدرة على تحقيق التماسك بين جماعات لها خلفيات متنوعة، عرقية ودينية وثقافية في المجتمع، وتعبئتها من أجل خطط ومشروعات التنمية، لما تحظى به تلك القيادة من ثقة، وحضور والهام، ومن شرعية لشخص الزعيم، وجاذبية ووزن نسبى لدى قطاعات عريضة في المجتمع. كما أن الثقة والتأييد الجماهيري يمكن الجماهير من تجاوز حالة عدم الرضا، ونظرًا لمقدرة القائد على تعزيز موقعة وسلطاته ومكانته، فإن هذا يوفر الكثير، ويجنب المجتمع عوامل الاضطراب التي تنشأ في غياب مثل هذه الزعامة، خصوصًا بالنظر إلى ضعف المؤسسات في النظم النامية، وقصر عمر التنظيمات المختلفة بها.

كذلك يمثل الزعيم أو القائد رمزًا للوحدة الوطنية والتكامل القومي، في وجه عوامل قد تهدد المجتمع بالتفكك

والانقسام، أن دور الزعيم في ربط عناصر المجتمع مع بعضها البعض لا جدال فيه.

كما أن دور الزعيم القائد في بث عوامل الفخر والثقة لدى الشعب تعد ذات أهمية، والكثير من الزعماء المعاصرين في دول الجنوب يميل إلى التأكيد لجماهير شعوبهم أنهم علي درجة من القدرة والذكاء والكفاءة ما يؤهلهم للدور التاريخي الذي يستحقونه.

إن القيادة الملهمة لها أدوارها في التنمية السياسية، والتي يجب تعزيز وتأكيد جوانبها الايجابية ، لكن قد يكون لها أيضاً جوانب نقص سلبية،يجب العمل علي تجنبها ، فهي قد تؤجل بناء مؤسسات فعالة، وقد تقلل من فاعلية المعارضة أو تعمد إلى تقييد التعددية السياسية. والمهمة إذن المرتبطة بالقيادة تتوقف على شخصية الزعيم، وقدراته، ورؤيته وسلوكه وآفاقه، خصوصًا بالنظر إلى أن مشكلات التنمية والتطور في المجتمع المعاصر ذات طبيعة معقدة، والأخطار والتجاوزات تتراكم تداعياتها بشكل قد يكون ثمنه فادحًا، ولعل تركز السلطة في يد

الزعيم قد يكون من شأنه زيادة هذه التعقيدات والتداعيات إذا لم يكن يتمتع بالعقلانية والحكمة.

ولا شك أن القائد الناجح هو الذي يتميز بالقدرة على استكشاف اتجاهات وتفضيلات مجتمعه وشعبه، والتعبير عن هذه الاتجاهات والتفضيلات، وتصبح خطاباته ومظاهر سلوكه معبرة عن مطالب الجماهير، واهتماماتهم، وقد يتجاوز دور القائد السياسي هذا الإطار، ليصبح أكثر إيجابية، ويلخص فردريك جوانب هذا الدور الإيجابي للقيادة فيما يلي:

1- ابتكار أهداف ووسائل جديدة، واتجاهات ونماذج وسياسات يقتنع بها المجتمع لحل مشاكله بطريقة أفضل.

2- إلى جانب البحث عن القيم والأهداف الجديدة يجب على القائد أن يحافظ ويصون القيم والنماذج التقليدية المحورية في الجماعة، والتي ثبت أهميتها وجدواها.

3- أن يبادر باستخدام كل الوسائل، والضمانات الممكنة لمنع القوى في الداخل والخارج، التي تهدد المجتمع وتماسكه ووحدته بالانهيار أو بتقويض طريقة الحياة التي

ارتضاها لنفسه، وبذلك يكفل حماية تكامل الجماعة وعوامل الانسجام والتلاحم بين مكونات نسيجها في مواجهة احتمالات الانهيار الثقافي والمادي العنيف.

وتبرز أهمية هذا الدور الإيجابي في الدول النامية بسبب حاجتها الملحة إلى تحقيق الانسجام والتماسك، فيصبح للقائد دور أساسي في إرساء واستمرار تكامل وتماسك النخبة، ويؤكد لوشيان باى على افتراض ماكس فيبر بأن المجتمع النامي وما يشهده من اضطراب في القيم يمثل بيئة نموذجية أو وضعًا أمثل لظهور قيادات كاريزمية تحمل رسالات مقدسة لمجتمعاتها، كما أن سهولة استمالة الجماهير من خلال إثارة العواطف والانفعالات، وتميز القيادات في هذه الدول بسمات طبيعية وباعتبارات شخصية متميزة قد أسهم في تقريب أو سد الفجوة التي مردها تقطع أو بطء عملية الاتصال بين القيادة والجماهير، وينظر للقائد الكاريزمي باعتباره نزيهًا محايدًا وتتضاءل إمكانيات المعارضة أمام هذا القائد ويسود الاعتقاد بأن القائد هو الملخص الأعظم من التخلف والمشكلات.

خلاصة القول أن القيادة السياسية لها سماتها وخصائصها الذاتية التي تؤهلها للمهام والأدوار المتوقعة منها في إطار أهداف وغايات التنمية السياسية وما تفرضه من عقلانية فضلا عن الإرادة والمبادرة وتقديم القدوة ومثل الإخلاص والتفاني.

والقيادة الواعية هي التي تتحرك في إطار جهد مشترك تتعزز فيه فاعلية المؤسسات والجماعات وأيضاً الشخصيات، وتتبلور فيه أهمية الخبرات والتجارب الأخرى، وتساهم فيه كل الفعاليات والاتجاهات بما في ذلك الدور الحيوي للمثقفين[1].

---

(1) راجع :

Jack Weber. Leadership in the Reviewing Organization. In :Ed Oakley & Doug Krug .*Enlightened Leadership* (New York :Simon &Schuster, 1991).PP.216-237

شروط النشر والاشتراك في السلسلة

تتضمن الشروط:

طبيعة الموضوع: قضايا ومفاهيم ذات الصلة بالتنمية السياسية.

1) الحجم: في حدود لا تقل عن 30 صفحة ولا تزيد عن 100 صفحة.

2) تخضع البحوث المقدمة للتحكيم، وفق إجراءات يحددها المعهد ويلتزم بها مقدم البحث.

يمنح المعهد مكافأة مالية للكاتب بعد إجرائه التعديلات وتنفيذ الملاحظات التي يبديها المعهد، أو التحكيم على المسودة لكي تصبح صالحة للنشر.

صدر من سلسلة إصدارات التنمية السياسية

1) الثقافة السياسية.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

2) المؤسسية وبناء المؤسسات.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

3) المجتمع المدني
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

4) المنظمات الدفاعية "قضايا النهوض بالمرأة".
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

5) التعددية والتسامح.
الأستـــاذ عبد النبي سلمان أحمـد.

6) مفاهيم وآليات العمل النقابي.
الأستاذ محمد عبد الجليل المرباطي.

7) الحكـــم الرشيـــد.
الأستاذ حسن علي حسن إسماعيل.

8) آليات العمل والتشريع والرقابة في مجلسي الشورى والنواب.
الأستـــــاذ يوســـــف زينـــــل.

9) الاتصال والتنمية السياسية.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

10) التنمية السياسية من خلال مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

11) القيادة والتنمية السياسية.
الدكتور عبد الغفار رشاد القصبي.

12) المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية.
الدكتور عبدالغفار رشاد القصبي.

قسيمة اشتراك في سلسلة

(إصدارات التنمية السياسية)

الاســـــــــــــم : .....

المؤسســـــــــــة : .....

الهاتـــــــــــف : .....

العنـــــــــــوان : .....

الرمز البريـــــدي : .....

البلـــــــــــد : .....

البريد الإلكترونـــي : .....

بدء الاشتـــــــراك : (من العدد:..... إلى العدد: .....).

رسـوم الاشتراك

للأفـراد	: 12 ديناراً بحرينياً.	26.525 دولاراً أمريكياً.
للمؤسسات	: 24 ديناراً بحرينياً.	63.662 دولاراً أمريكياً.

- ❑ **للاشتراك من داخل المملكة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.**
- ❑ **للاشتراك من خارج المملكة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.**

على أن تسدد القيمة بالدينار البحريني أو بالدولار الأمريكي بإسم معهد البحرين للتنمية السياسية.

حساب رقم (008700118807)- بنك البحرين الوطني – المنامة

نرجوا موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

معهد البحرين للتنمية السياسية

ص.ب. 38955 - الرفـاع – مملكة البحريـن

هاتف: 17650172-973+ فاكس: 17650134-973+

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثنى عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

معهد البحرين للتنمية السياسية
Bahrain Institute for Political Development
هاتف: 17650172 ، فاكس: 17650134 ، ص.ب.: 38955
www.bipd.org

رقم الناشر الدولي: ISBN -978-99958-54-08-9
رقم الإيداع : د.ع 2009/7435م